الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــة الـديمقراطـيـــــة الشعبـيـــــــة

وزارة الطاقة والمناجم

مداخلة السيد محمد عرقاب

وزير الطاقة والمناجم

خلال مؤتمر الجزائر المنظم من طرف مجمع سونلغاز حول "الربط الكهربائي في حوض الأبيض المتوسط، عامل للتكامل الإقليمي ومحفز للانتقال الطاقوي"

الجزائر 22 نوفمبر 2022

MEM Novembre 2022

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد المدير العام لمجمع سونلغاز،

السادة مسؤولي:
Med-TSO, de l'OME, du COMELEC et du MEDENER
السيدات والسادة إطارات الوزارة والمؤسسات التابعة للقطاع،

السيدات و السادة الحضور

في البداية، أودّ أن أشكر المنظمين لهذا مؤتمر على دعوتهم لشخصي. كما يسعدني أن أشارككم اليوم إطلاق هذه الشراكة الجديدة بين جمعيات شركات الكهرباء الإقليمية والهيئات غير الإقليمية. وأعرب عن تأييدي المطلق لهذه المبادرة، التي ستكون بلا شك مفيدة لبلداننا وللمنطقة جمعاء.

انني على يقين أنّ التبادلات التي ستنتج عن هذه الشراكة ستجعل من التعاون بين المستوى الوطني والمستوى الإقليمي أكثر فعالية وأكثر ديناميكية.

وإذا أردنا أن يكون لدينا تعاون مفيد حقا، يتوجب علينا إعطاء المزيد من الاهتمام للتغيرات العالمية الرئيسية وتأثيرها على الاستراتيجيات الطاقوية الوطنية، لأنّ الطاقة تلعب دورا هاما في بناء مجال مشترك للتنمية والازدهار، من خلال دورها التكاملي، المبني على أمن الامدادات والتصدير، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية البيئة، والانتقال الطاقوي بصفة عامة.

إنّ التغيرات الهيكلية السريعة والهامة التي تميز المشهد الطاقوي العالمي اليوم، تفرض على الجزائر تحديات كبيرة، بغية التكيُف مع البيئة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تلبية الاحتياجات الوطنية المتزايدة من الطاقة، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بطريقة مستدامة.

وعليه، فقد حددت الجزائر، من خلال خطة عمل الحكومة، محاور تطوير اقتصاد قوي على أسس مستدامة، تأخذ بعين الاعتبار كل إمكاناتها، لاسيما في مجال الطاقة والمناجم، لخلق فرص اقتصادية جديدة توفّر الثروة والوظائف، عبر تنفيذ سياسة تطوير قطاع الطاقة التي تهدف إلى ضمان أمن الطاقة في البلاد كأولوية قصوى، من خلال تلبية الطلب الوطني على المدى الطويل، وإتاحة المواد الخام للقطاعات الاقتصادية، وكذا المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني، والحفاظ على مستوى ملموس من عائدات المحروقات والمساهمة في التنمية الصناعية للبلاد.

ويعتمد تنفيذ هذه السياسة بشكل خاص على تطوير قدرات إنتاج الكهرباء، وتنويع مزيج الطاقة عبر زيادة استخدام الطاقات المتجددة والهيدروجين، وتشجيع التكامل الصناعي الوطني والاستفادة المثلى من سلسلة الطاقة عن طريق خفض التكلفة والاعتماد على الرقمنة.

كما تمّ إدراج التحول في الطاقة كهدف ذي أولوية، أساسه تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة واتخاذ إجراءات فعّالة للتحكم في استهلاكنا للطاقة، بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وبهذا الخصوص قد تمّ إدراج تطوير الهيدروجين من ضمن الأولويات برنامج الحكومة الجزائرية ، ويجري وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية وطنية لتنمية هذا القطاع. الا ان تطوير الهيدروجين سيتطلب تقارب عدة عوامل، لا سيما إنشاء الإطار التنظيمي والمؤسساتي، وإعداد الرأس المال البشري، ونقل التكنولوجيا والتمويل، ولكن قبل كل شيء إيجاد سوق شفافة وتنافسية.

السيدات والسادة،

إنّ الانتقال الطاقوي يهدف في الأساس إلى الاستعداد لمستقبل آمن مع ببيئة نظيفة وصحية. كما يهدف إلى إنشاء نموذج طاقوي قوي ومستدام في مواجهة تحديات الطاقة الجديدة، ومشكلة نضوب الموارد وحتمية حماية البيئة.

وهذا الانتقال يتطلب منا تحويل نظام الطاقة المعمول به حاليا، بشكل جذري وملموس. إذ يتحتم علينا عمليا مراجعة استراتيجية جميع قطاعات سلسلة إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها (الكهرباء والغاز وما إلى ذلك)، لإنشاء مسارات تنمية تكون قادرة على التكيف مع المناخ وأكثر إنصافًا وتوفيرا لفرص العمل.

وبما أنّ الجزائر اليوم تعتبر مُوردًا آمنا وموثوقا للغاز، فهذا يسمح لها بما تمتلكه من إمكانيات مؤكدة أن تكون غدًا مُوردًا موثوقًا للكهرباء وبكفاءة عالية.

فالجزائر تتوفر على قدرة إنتاج للكهرباء تزيد عن 25000 ميغاواط، بمتوسط حاجة 12000 ميغاواط، وذروة لا تتجاوز 17000 ميغاواط، مما يتيح لها طرح قدرة يومية تبلغ 10000 ميغاواط في السوق الإقليمية.

ومع تجسيد وتحقيق البرنامج الطموح لتنمية الطاقات المتجددة، يمكن رفع هذه القدرة بمقدار 15000 ميغاواط من الكهرباء النظيفة.

إن الانتقال إلى نظام يعتمد على حصة متزايدة من الكهرباء المتجددة، يتطلب تحديات جديدة، في المجال التقني، الاقتصادي والتنظيمي (هيكل سوق الكهرباء وأمن الإمدادات، وكفاءة التكلفة وآليات التعويض).

كما لا يفوتني في هذا المقام، أن أذكر نفسي وإياكم بأنّ الاستخدام السريع للطاقات المتجددة، غير المتحكم فيها، يمكن أن يُشكل تحديا كبيرا يتطلب منا استراتيجية متكاملة وبعد النظر، من أجل تحقيق التوازن في الوقت الفعلي بين العرض والطلب على الكهرباء.

ولمواجهة هذه التحديات المتمثلة في زيادة العرض أو تقليل الطلب، تعتبر المصادر الجديدة المرنة ضرورية للمساعدة في تحقيق توازن النظام اذ يشكل الربط الكهربائي أحد الحلول لهذه التحديات، وهي بمثابة دَعَامة رئيسية لتوفير مثل هذه المرونة على المدى الطويل.

وبالنسبة للجزائر، فإن تطوير الروابط البينية مع جنوب أوروبا، يندرج ضمن تكامل ضفتي البحر الأبيض المتوسط، من خلال إنشاء ممرات من الغرب إلى الشرق.

ومشروع الربط الكهربائي المباشر بين الجزائر وأوروبا يعتبر تحدّ استراتيجي وأولوية للجزائر، من أجل تعزيز هذه التبادلات الكهربائية بين الضفتين. فالجزائر بحكم موقعها الجغرافي المتميز، وبفضل مواردها الطبيعية الكبيرة والمتنوعة، ساهمت على مدى عقود في تعزيز أمن الطاقة في القارة الأوروبية، بربطها لضفتي البحر الأبيض المتوسط، بخطوط أنابيب الغاز التي توفر إمدادات آمنة وموثوقة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا.

السيدات والسادة،

عند التطرق الى الاندماج في الشبكة، غالبًا ما يكون التركيز على شبكات عالية التوتر، نظرًا لأهميتها المركزية في الربط البيني للأنظمة الكهربائية. غير أنّه مع تطور الطاقات المتجددة اللامركزية، المرتبطة بشكل رئيسي بشبكات التوتر المنخفض والمتوسط ، تظهر تحديات جديدة.

وهذا يقودنا إلى النظر في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك التي يمكن معالجتها في إطار هذه المبادرة والتعاون من اجل تطوير الربط عبر الحدود والشبكات الذكية.

ففي الواقع، إنّ إدخال الشبكات الذكية في إدارة الاستهلاك في الوقت الحالي يعزز فعالية وكفاءة النظام الكهربائي، مما يساهم في تقليل التكلفة على المستهلك النهائي.

وفي الختام، إن الانتقال إلى مزيج الطاقة النظيفة، مع المزيد من الطاقات المتجددة يطرح إنشغالات عديدة منها: ضرورة إنشاء الإطار المناسب لترقية السوق والاستثمار في الطاقات المتجددة، التخطيط الطاقوي المناسب وإصلاح أسواق الكهرباء، من أجل خلق محيط فعال لتحفيز الابتكار.

وكما هو معروف أن تشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال يعتبر من أولويات خطة عمل الحكومة. وسوف أذكر بشكل خاص قانون الاستثمار الجديد الذي يدخل في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال إعادة تنظيم الإطار المؤسساتي المتعلق بالاستثمار مع إنشاء الوكالة الجزائرية لترقية وتثمين الاستثمار، مما سيمكن من استقطاب المبادرات المحلية وتعزيز الاستثمار المباشر والمشاريع الهيكلية.

والدور المنوط لمصادر الطاقة المتجددة في جدول أعمال المناخ العالمي، لن يكون ممكنًا إلا من خلال زيادة الاستثمار العالمي فيها ليمكن تجسيدها على أرض الواقع. ويبقى التمويل تحديًا كبيرًا لنستطيع تجسيدها واقعيا، وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية ذات الصلة.

والسؤال الأكثر إلحاحًا الآن والذي يجب العمل عليه هو: كيفية انشاء شراكات ذات فائدة متبادلة بين قطبي الشمال والجنوب في ضل التحديات الحالية،

أشكركم على كرم الاصغاء